

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٩١٠**

الثلاثاء، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غوميس روبليدو فيردوسكو	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيد بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غونسالفيس
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيماني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد باتاشاريا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام الثاني والثلاثون عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2021/930)

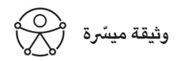
تقرير الأمين العام عن العملية الانتخابية في العراق (S/2021/932)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٥٧٦ (٢٠٢١) (S/2021/946)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام الثاني والثلاثون عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2021/930)

تقرير الأمين العام عن العملية الانتخابية في العراق (S/2021/932)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٥٧٦ (٢٠٢١) (S/2021/946)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة جينين هينيس – بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والسيدة أمل كباشي، منسقة شبكة النساء العراقيات، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/930، التي تتضمن التقرير الثاني والثلاثين للأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، والوثيقة S/2021/932، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية الانتخابية في العراق، والوثيقة S/2021/946، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٥٧٦ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن للسيدة هينيس بلاسخارت.

السيدة **هينيس – بلاسخارت** (*تكلمت بالإنكليزية*): بقدر ما كنت أود أن أكون مع جميع الحاضرين في القاعة اليوم، بعد انتخابات ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، فقد ارتئينا أنه من الأنسب أن نخاطب مجلس الأمن عن بعد من بغداد. وغني عن القول إنني أتطلع كثيرا إلى المشاركة بالحضور الشخصي في جلسات المجلس في أوائل العام المقبل. ونظرا لأهمية الانتخابات البرلمانية الأخيرة، فضلا عن التطورات السياسية والأمنية منذ ذلك الحين، فإن الإحاطة التي تعقد اليوم ستركز أساسا على البيئة الانتخابية وما بعد الانتخابات.

في البداية، أود أن أبدي ملاحظة إيجابية حازمة. لقد – انت هذه الانتخابات هي الانتخابات الوطنية الخامسة التي أجريت بموجب دستور العراق لعام ٢٠٠٥، وثمة الكثير مما يمكن أن يفخر به العراقيون في هذه الانتخابات. فعلى نحو ما أشرنا إليه من قبل، فقد اعتبرت الانتخابات سلمية وأديرت بشكل جيد بوجه عام، وتميزت بتحسينات تقنية وإجرائية هامة. وبشكل عام، كانت إنجازا كبيرا من المستصوب أن تعترف به السلطات العراقية والأطراف العراقية علنا.

وعلاوة على ذلك – ولا يمكنني المبالغة في التأكيد على هذا الأمرذلك– فإن الانتخابات كانت إنجازا بتحقق بشق الأنفس. وينبغي ألا ننسى أن انتخابات أكتوبر/تشرين الأول أجريت بعد موجة غير مسبوقة من المظاهرات في جميع أنحاء البلد في عام ٢٠١٩، اتسمت بالعنف والاستخدام المفرط للقوة وعمليات الاختطاف والقتل المستهدف وأسفرت عن مئات القتلى وآلاف الجرحى.

ولا يمكن إنكار أن الانتخابات ونتائجها يمكن أن تثير مشاعر قوية. وهذا ينطبق على أي دولة ديمقراطية في جميع أنحاء العالم، والعراق ليس استثناء في هذا الصدد. وقوة المشاعر يمكن أن تزداد رهناً بمواقف الناس. وفي معظم الأحيان، ستثير تلك المشاعر القوية نقاشا حادا – على سبيل المثال، حول الاتجاه الذي ينبغي للبلد أن يسير فيه. وما من خطأ بالتأكيد في ذلك. فهذه المناقشات هي أساس التعددية والبرهان على المشاركة السياسية.

ولكن إذا كانت هذه المشاعر والمناقشات تفسح المجال لنزعات غير ديمقراطية، مثل التضليل الإعلامي، والاتهامات التي لا أساس لها، والتخويف، والتهديد بالعنف، أو ما هو أسوأ من ذلك، فحينئذ

سيفتح الباب – عاجلا أم آجلا – أمام أعمال لا يمكن تحملها. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت الأحزاب الرافضة لنتائج الانتخابات مظاهرات واعتصامات تصاعدت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وأبلغ عن وقوع إصابات في بغداد. وفي الساعات الأولى من يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، جرت محاولة اغتيال رئيس الوزراء. وكان ذلك عملا شنيعا وهجوما مباشرا على الدولة لا يمكن إلا إدانته بأشد العبارات. وأود أن أقول بكل وضوح أنه د لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف السماح للإرهاب أو العنف أو أي أعمال غير قانونية أخرى بعرقلة العملية الديمقراطية في العراق. وإذا أردنا تخفيف حدة التوتر، فإن الهدوء وضبط النفس والحوار هي السبيل الوحيد للمضي قدما.

وفي الحقيقة يتعين على المواطنين في الدول الديمقراطية في كثير من الأحيان أن يدركوا أنه حتى لو لم تأت النتائج كما كانوا يأملون، فإن العملية نفسها يمكن أن تظل سليمة. والواقع أن قدرة الأحزاب والناخبين على الاعتراف بالنتائج – بغض النظر عن النتائج المرجوة – من أوضح العلامات على تعزيز الديمقراطية.

وفي حالة العراق، فإن مجموع الأصوات على الصعيد الوطني لا يترجم بالضرورة إلى عدد المقاعد التي قد تتوقعها بعض الأحزاب. فعلى سبيل المثال، كان من الممكن أن يؤدي وجود عدد كبير جدا من المرشحين في دائرة انتخابية واحدة إلى تجزئة الأصوات. ومن المثير للاهتمام في حالة العراق أن المرشحات حققن نجاحا كبيرا جدا على ما يبدو – إذ بلغن وربما تجاوزن حصة النساء المحددة في ٢٥ في المائة، وهي الحد الأدنى وليس الحد الأقصى.

وما أعنيه هو أنه على الرغم من صعوبة تقبل خسارة المقاعد، فمن المهم لأي حزب في أي دولة ديمقراطية أن يدرس أسباب تلك الخسارة وأن يستخلص الدروس من أجل الانتخابات المقبلة. وإذا كانت هناك شواغل تتعلق بالغش، بما في ذلك التلاعب، فإن القنوات القانونية القائمة مفتوحة، وفي حالة العراق، تستخدم على نطاق واسع. ولكن حتى الآن، وكما ذكر القضاء العراقي، ليس هناك أي دليل على الاحتيال المنهجي.

وقد لاحظنا في الأسابيع الأخيرة انعداما شديدا للثقة فيما بين الأحزاب، وبين الأحزاب والمؤسسات، وبين الأحزاب والسلطات، ناهيك عن انعدام الثقة العامة الذي دام طويلا في السياسيين والمؤسسات على حد سواء. وهذا الأمر ينطوي على مخاطر، لأن انعدام الثقة يؤدي في كثير من الأحيان إلى التصعيد. ومن هنا تأتي دعواتنا المستمرة إلى أن يسود الحوار السياسي. ومرة أخرى، ينبغي عدم معالجة أي شواغل انتخابية معلقة إلا من خلال القنوات القانونية القائمة، وفقا للقانون. فلا جدوى من استخدام الآخرين ككبش فداء للمظالم الانتخابية.

ما الأحوال الآن بينما نتكلم؟ لن تكون النتائج نهائية إلا بعد تصديق المحكمة الاتحادية العليا عليها، وهو ما سيحدث بمجرد أن تبت الهيئة القضائية الانتخابية في تلك الطعون المعروضة عليها. واليوم لا يسعني إلا أن أقول إنه سيتعين التحلي بمزيد من الصبر. والهيئة القضائية للانتخابات بصدد إنهاء عملها، وتجري المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فحصا إضافيا لأكثر من ٨٠٠ مركز اقتراع استنادا إلى القرارات الصادرة عن الهيئة القضائية للانتخابات. وبمجرد الانتهاء من ذلك، من المتوقع أن ترسل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج النهائية إلى المحكمة الاتحادية العليا. وفي حين أنه من الأفضل التصديق على النتائج النهائية عاجلا وليس آجلا، تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد حدود زمنية دستورية للتصديق عليها من قبل المحكمة الاتحادية العليا.

أما وقد قلت ذلك، أود أن أؤكد أن أي محاولات غير مشروعة لإطالة أمد عملية نتائج الانتخابات أو تشويهها، أو ما هو أسوأ من ذلك – تغيير نتائج الانتخابات عن طريق التخويف والضغط، على سبيل المثال – لا يمكن إلا أن تأتي بنتائج عكسية. وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى عدم السير في ذلك الطريق.

وفي خضم هذه الاضطرابات ما بعد الانتخابات، من الواضح أن العراق لا يمكن أن يسمح بإهمال مصالحه الوطنية. وكما أشرت من قبل، فإن الانتخابات ليست أبدا غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة. وفي حين أن خطر استمرار الجمود السياسي حقيقي، فإن العراق

بحاجة ماسة إلى حكومة قادرة على التعامل بسرعة وفعالية مع القائمة الطويلة من الأعمال المحلية التي لم تنجز بعد. وهذه هي المسؤولية الرئيسية لجميع أصحاب المصلحة السياسيين. وبعبارة أخرى، من المهم ألا تطول الحالة الراهنة. فحنكة الدولة وقيادتها وحكمها الرشيد كلها ضرورية، وكذلك الالتزام الواسع النطاق بالحوار السياسي، مع توفير معلومات وقائعية كأساس للمداولات وصنع القرار.

ومن الواضح أن عامل الوقت أساسي. وكما ذكرت في آب/أغسطس (انظر S/PV.8842)، فقد حان الوقت لكي يخرج العراق من حالة جمود سياسي طال أمدها وأن ينشئ آليات حوكمة فعالة ومستجيبة. إن المرحلة الحالية بعد الانتخابات هي اللحظة التي تظهر فيها جميع الأطراف السياسية الفاعلة تصميمها على خدمة جميع العراقيين.

لكن مرة أخرى لا يسعني إلا أن أشير إلى الأحداث التي أفضت أساسا إلى انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. إن غياب الآفاق السياسية والاقتصادية والاجتماعية جعل العديد من العراقيين يخرجون إلى الشوارع. وتظل مطالبهم ومظالمهم مهمة كما كانت دائما. وكما نعلم جميعا، فإن الغضب المتأجج يتصاعد بسهولة.

ومن الواضح أن التوقعات الحالية للعراق غير مستقرة على أقل تقدير. وفي غياب إصلاحات حقيقية، لن تتحسن الحالة، بل على العكس من ذلك.

وسأدلي الآن ببعض التعليقات الختامية بشأن مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الكويت تحديد هوية ١٩ أسير حرب ومفقودًا كويتيًا، وبذلك يصل العدد الإجمالي للمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة الذين تم تحديد هويتهم حتى الآن إلى ٥٩ شخصًا –٥٧ كويتيًا وسعوديان.

وقد أمكن تحقيق ذلك التقدم بفضل الجهود المتضافرة والمتواصلة التي بذلت خلال السنتين الماضيتين، حيث جمعت بين عنصرين – معلومات الشهود وصور الأقمار الصناعية. وأود أن أؤكد على أهمية ألا تفقد حكومة العراق ذلك الزخم وأن تستخدم تلك العناصر لتحديد مكان أكثر من ٣٠٠ من المفقودين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة. وإنني على ثقة بأن الالتزام القوي لجميع الأطراف الفاعلة يمكن أن يعجل بحل ذلك الملف الإنساني.

كما يسعدني أن أطلعكم على أنه بعد تأخيرات كبيرة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، أكملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بنجاح في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر تدريب ٢٠ موظفا عراقيا من وزارة الدفاع على استخدام رادار استكشاف باطن الأرض، الذي إضافة إلى معلومات الشهود وصور الأقمار الصناعية، يمكن أن يسهم بشكل أكبر في تحديد مكان الرفات البشرية.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن انتخابات تشرين الأول/أكتوبر تحقَّقت بشق الأنفس، والأهم من ذلك، أنها تمت إدارتها على نحو جيد من الناحية التقنية – وهي عملية تستحق عليها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وغيرها من الجهات الثناء. ويمكن أن تكون الانتخابات البرلمانية الأخيرة بمثابة نقطة انطلاق مهمة على طريق أطول نحو استعادة ثقة الشعب. وبينما ننتظر تصديق المحكمة الاتحادية العليا على النتائج، لا يسعني إلا أن أؤكد أن ما سيحدث في الأيام والأسابيع المقبلة سيثبت أنه أكثر أهمية بالنسبة لمستقبل العراق القريب. ولا يمكن المبالغة في أهمية وجود عملية سليمة وشاملة للجميع لتشكيل الحكومة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثلة الخاصة هينيس – بلاسخارت على المعلومات القيمة التي قدمتها وعلى تقييمها للحالة في العراق.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كباشي.

السيدة كباشي: أنا أمل كباشي، ممثلة شبكة النساء العراقيات التي تأسست في عام ٢٠٠٤ كتحالف نسوي مدني. وتضم أكثر من ١٠٠ منظمة محلية من كل العراق. ساهمت بدور بارز في صياغة خطة العمل الوطنية الأولى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي إعداد خطة العمل الوطنية الثانية (٢٠٢١–٢٠٢٤)، والتي تركز على دور

النساء العراقيات في إعادة الاستقرار وبناء الأمن والسلام، ومحاربة الإرهاب والتطرف.

بصفتي ناشطة نسوية ومدافعة عن حقوق المرأة، أود أن أتشارك معكم مشاعر القلق المتزايد إزاء ما تتعرض له الناشطات النسويات والمدافعات عن حقوق الإنسان من عمليات قتل أو التهديد به والخطف والاعتقال أو التشهير التي طالت العديد منهن، خاصة خلال الاحتجاجات الشعبية في ٢٠١٩-٢٠٢٠، التي تحدث تحت غطاء الإفلات من العقاب. واجهت النساء العراقيات تحديات يومية خلال العامين الماضيين لتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية من أجل إرساء السلام وتأمين الحماية من العنف في العراق.

لذا سأركز في خطابي على ثلاثة محاور رئيسية يتعين معالجتها لإنهاء دورة العنف والتمييز والإقصاء لهن.

أولاً، الانتخابات ومفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة تعد فرصة مهمة لضمان المشاركة الحقيقية للمرأة وتعزيز الديمقراطية في العراق.

شهد العراق في الشهر الماضي تنظيم انتخابات مبكرة لتلبية مطالب الاحتجاجات السلمية التي هزت البلد في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٠. حيث لعبت النساء أدوارا بارزة تحدين فيها المعايير المجتمعية. وواجه المتظاهرون استخدامًا مفرطًا للقوة الذي خلف عشرات القتلى وآلاف الجرحى. وبالرغم من المقاطعة الكبيرة، نفذت الانتخابات بمراقبة أممية واسعة النطاق من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وشارك فيها ٣ ٢٤٠ مرشحًا، من بينهم ٩٥١ امرأة، في للتنافس على ٣٢٩ مقعدًا لمجلس النواب. أفرزت نتائج الانتخابات صعود حركات سياسية جديدة ومستقلين.

كما حصلت العديد من المرشحات على آلاف الأصوات، مما يعني تأييد عموم الناخبين لمشاركة المرأة في العمل السياسي. ونتوقع أن يؤدي ذلك إلى رفع نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب إلى أكثر من ٣٠ في المائة.

وهنا، أود أن أؤكد على تعزيز دور النساء كشريك فاعل في مجلس النواب، وفي مفاوضات تشكيل الحكومة، وزيادة عددهن في المناصب الوزارية، وفق مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص على النحو الذي أكد عليه الدستور.

ثانيا، إن زيادة مشاركة النساء في العملية الانتخابية أمر مشجع، وتهيئة بيئة تمكينية لهن أمر بالغ الأهمية. فالتمييز وعدم المساواة والتكافؤ بين الجنسين والقوالب النمطية في الأسرة والمجتمع والقانون، لا تزال تشكل تحديات رئيسية تواجه الجهود الرامية إلى تحسين وضع المرأة في العراق وتمكينها. وخلال الدورتين البرلمانيتين ٢٠١٤-٢٠٢١، قمنا بحملة مدافعة لسن قانون مناهضة العنف الأسري. بالرغم من وجود مثل هذا القانون في إقليم كردستان، لكننا لم ننجح بسبب العقلية الذكورية المستبدة للعديد من المشرعين العراقيين، الذين يرفضون تدخل الدولة في تنظيم العلاقات الأسرية، على الرغم من كفالة الدستور للحماية من جميع أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع.

وفضلا عن التزام العراق بالاتفاقيات الدولية، تحتم عليه وضع قوانين وأنظمة وطنية تحمي النساء والفتيات من العنف الجنساني في جميع المجالات. وشهد هذا العام بعض التشريعات المشجعة، مثل تشريع قانون الناجيات الإيزيديات في نيسان/أبريل ٢٠٢١، الذي يأتي في إطار العدالة الانتقالية لمعالجة آثار الإرهاب والتطرف العنيف، ويتماشى مع مضمون البيان المشترك الموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بين الحكومة العراقية والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

لقد ركز القانون على تقديم التعويض المادي لجبر الضرر للناجيات، وخلا من التدابير اللازمة لمأسسة الخدمات النفسية والصحية والاجتماعية، كما تجاهل المعالجة القانونية لأوضاع النساء المغتصبات وأطفالهن المولودين لآباء ينتمون إلى داعش، حيث يواجهن عقبات في تسجيلهم للحصول على الوثائق المدنية.

ولا تزال هناك فجوات وقصور في البرنامج الحكومي في تنفيذ برامج إعادة التأهيل والإدماج لعائلات تنظيم داعش في مجتمعاتهم المحلية، خاصة النساء والفتيات ممن أجبرن على الانضمام أو الزواج بالقوة من مقاتليه، حيث يواجهن الشعور بالوصم. إن التأخر

في حسم أوضاع هذه العائلات يجعل منها قنابل موقوتة تهدد السلم والأمن المجتمعي.

إن الاستقرار في بلدي بحاجة إلى تعزيز مؤسسات إنفاذ القانون والعدالة بمنظور جنساني، فهو ضروري لمكافحة الإفلات من العقاب والفساد والعسكرة، التي تؤثر سلبا على خلق بيئة آمنة للنساء ومشاركتهن في تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة وبناء السلام.

ثالثا، إن وجود آلية وطنية جامعة للمرأة مع توفر الموارد الكافية لها، تعتبر وسيلة جدية لضمان الإشراف على تنفيذ خطة العمل الوطنية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد أسهم غياب هذه الآلية في إضعاف مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار وفي برامج التنمية.

نحن،كحركة نسوية وطنية، طالبنا الحكومة العراقية بتشكيل مجلس وطني لتمكين المرأة، بمشاركة ممثلين عن الحكومة والبرلمان ومجلس القضاء الأعلى، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة ووسائل الأعلام؛ للعمل الجاد والمشترك على مستوى مؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية، لتحقيق أجندة الأمن والسلام، وكذلك الاستثمار في طاقة المرأة العراقية لإصلاح العملية السياسية وبناء دولة المواطنة المتساوية والعدالة.

وفي الختام، أحث مجلس الأمن الدولي الموقر على: أولا، دعوة الحكومة العراقية للقيام بواجبها في توفير الإطار القانوني والآليات الضرورية لحماية النساء والفتيات، ودعم الضحايا للوصول إلى العدالة، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له. ويتضمن سن قانون مكافحة العنف الأسري، وتعديل القانون الجنائي العراقي، والتصدي لمحاولات سن قوانين قائمة على أسس طائفية لتنظيم الأحوال الشخصية.

ثانيا، كما ندعوكم إلى الضغط على الحكومة العراقية لإنشاء المجلس الوطني لتمكين المرأة، وتخصيص الميزانية اللازمة لتنفيذ خطة العمل الوطنية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ثالثا، دعوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى تضمين أولوياتها توفير الدعم اللازم لحكومة العراق للعمل على الإصلاح القضائي والقانوني، بما يضمن حماية حقوق النساء ومنع العنف الجنساني، انسجاما مع قرار مجلس الأمن ٢٥٧٦ (٢٠٢١).

رابعا، دعوة الحكومة العراقية إلى ضمان المساءلة القضائية عن عمليات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في المجتمع المدني خلال احتجاجات ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ وحماية حرية التعبير والتجمع السلمي.

وفي الوقت نفسه، أناشد المجتمع الدولي بتقديم الدعم للمدافعات عن حقوق الإنسان وبرامج منظمات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، والعدل بين الجنسين، وإدماج النساء في بناء السلام وفي عملية التنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** أشكر السيدة كباشي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر الممثلة الخاصة هينيس – بلاسخارت والسيدة كباشي على إحاطتيهما. وأشكر الممثلة الخاصة أيضا على دورها القيادي طوال عملية الانتخابات في العراق.

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، خرج الشعب العراقي إلى الشوارع وطالب بالتغيير من خلال الاحتجاج السلمي. ومنذ ذلك الحين، اضطلع فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بدور أساسي في تيسير إجراء انتخابات سليمة وذات مصداقية مصممة لتجسد إرادة الشعب العراقي.

وفي أيار/مايو، قرر مجلس الأمن أن توفر البعثة فريقا لمراقبة الانتخابات البرلمانية في العراق. وبفضل الدول العديدة التي قدمت الدعم المالي، وفرت البعثة خمسة أضعاف عدد موظفي الأمم المتحدة لمساعدة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مقارنة بانتخابات عام ٢٠١٨. وخلص تقرير الأمين العام عن العملية الانتخابية، الصادر

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2021/932)، مثل التقرير المؤقت لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي في العراق، إلى أن الاقتراع كان حسن الإدارة وأن الناخبين أدلوا بأصواتهم بطريقة منظمة وفي بيئة سلمية.

وسارعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى حل المسائل البسيطة التي نشأت، والأهم من ذلك أن إعادة فرزها للأصوات اليدوية الجزئية تطابق مع النتائج، مما يدل على نزاهة نظامي التصويت والعد. وهذا إنجاز رائع. وكانت فرصة حقيقية للشعب العراقي لاختيار قادته، وقد فعلوا ذلك. تهانينا لجميع العراقيين على الانتخابات. وتهنئة خاصة للنساء العراقيات وأفراد الأقليات الدينية والعرقية الذين صوتوا وفازوا بعدد قياسي من المقاعد في البرلمان.

وفي عالم يكثر فيه التراجع الديمقراطي، ينبغي أن تفخر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وحكومة العراق والشعب العراقي بتلك الانتخابات. وينبغي للمجلس أيضا أن يفخر بتلك النتائج ويسعى إلى دعم تكرارها في المستقبل. وفي نهاية المطاف، تكلم مجلس الأمن بصوت واحد وأذن للبعثة بتقديم المساعدة التقنية الانتخابية ونشر مراقبين للانتخابات. لقد توحدت كلمة المجلس على توفير الموارد التي كانت حكومة العراق تحتاجها لتلبية المطالب المشروعة لشعبه. وساعد المجلس في تعزيز المؤسسات الديمقراطية. فلنواصل العمل معا، بروح التعاون هذه، فيما يتعلق بهذا الملف وكامل بنود جدول أعمال المجلس.

وفيما نمضي قدما، نحن تواقون إلى نشر البعثة لتحليلها المفصل لجميع البيانات المُجمَّعة من أنشطة المراقبة التي اضطلعت بها على النحو الوارد في الفقرة ٦٥ من تقرير الأمين العام (S/2021/932). ومع استمرار الاستثمارات الدولية والمحلية في النظام الانتخابي العراقي، يمكن الاسترشاد في الانتخابات مستقبلا بتلك البيانات القيّمة والبناء على هذا الزخم وتوفير المزيد من الفرص للناخبين لبلورة رغبات بلدهم سلميا.

وبينما تمضي العملية الانتخابية المنصوص عليها في القانون العراقي قدما، ندعو جميع البلدان إلى احترام هذه العملية والسماح للسلطة القضائية بأداء واجبها الدستوري بشكل مستقل وعلى وجه السرعة. ويجب أن ينخرط قادة العراق في حوار بنَّاء بعد التصديق على نتائج الانتخابات لتشكيل حكومة تركز على الشفافية في الحكم لدعم تطلعات جميع أفراد الشعب العراقي.

وينبغي أن تتم عملية تشكيل الحكومة دون خوف أو ترهيب أو تهديد بالعنف. ولذلك، فإننا ندين بأشد العبارات محاولة اغتيال رئيس الوزراء الكاظمي وأي جهود أخرى ترمي للتأثير على العملية الانتخابية عن طريق استخدام العنف أو الترهيب أو الإكراه. ويجب أن يُقابل أي تهديد موجه لموظفي الأمم المتحدة أو المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بإدانة كاملة من المجلس.

وبينما يتطلع العراق إلى استكمال المراحل النهائية من هذه العملية الانتخابية الناجحة والبناء عليها في الانتخابات المقبلة، يمكنه التعويل على وجود شريك قوي له في الولايات المتحدة. فنحن ملتزمون بتعميق علاقتنا الثنائية ودعم الديمقراطية في العراق. ونواصل تنفيذ مخرجات حوارنا الاستراتيجي مع العراق ونركز بدقة متناهية على مجالات التنمية الاقتصادية والتكيف مع تغير المناخ والصحة العامة وكفالة حقوق الإنسان للجميع. ونؤيد بناء عراق مستقر وذي سيادة. وتقربنا هذه الانتخابات خطوة من تحقيق ذلك الهدف.

السيد باتاشاريا (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أتوجه بالشكر أنا أيضا إلى الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيدة جينين هينيس – بلاسخارت، والسيدة أمل كباشي، منسقة شبكة النساء العراقيات، على إحاطتيهما.

أود بداية أن أثني على شعب العراق وحكومته على الإدارة الناجحة والسلمية للانتخابات البرلمانية. ونأمل أن يكون إتمام الانتخابات بنجاح إيذانا ببدء مرحلة جديدة نحو عراق مستقر. فقد أعرب شعب العراق، رغم صعوبة الحالة الاقتصادية والأمنية واستمرار تهديد الإرهاب، عن إرادته من أجل بناء عراق مزهر وأكثر أمنا وشامل للجميع. ونتطلع إلى تشكيل الحكومة في وقت مبكر، بما يحقق تطلعات الشعب.

ونعرب أيضا عن تقديرنا للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لما تضطلع به من عمل دؤوب ومستقل في إجراء الانتخابات. ونشاطر

الأمم المتحدة وغيرها من مراقبي الانتخابات الدوليين الملاحظات التي مفادها أن الانتخابات كانت سليمة من الناحية الفنية وأنها أجريت بطريقة حرة ونزيهة. ونقر أيضا بالدور المهم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في دعم المفوضية وحكومة العراق، وفقا للولاية التي أوكلها إليها المجلس، والإسهام في عملية انتخابية حرة ونزيهة حقا.

وقد حصلت المرشحات للانتخابات البرلمانية على ٩٧ مقعدا من أصل ٣٢٩ مقعدا، بزيادة قدرها ١٤ مقعدا عن المقاعد المخصصة للنساء. ويمثل ذلك تطورا هاما نحو كفالة زيادة مشاركة المرأة السياسية في العراق. ونقدر الخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العملية الانتخابية ومنع العنف ضد المرشحات والتصدي له.

تدين الهند بشدة محاولة اغتيال رئيس وزراء العراق وتعرب عن قلقها إزاء الخسائر البشرية التي أسفر عنها هذا الهجوم. فلا مكان للإرهاب والعنف في أي مجتمع متحضر. ولا يمكن السماح لهما بتقويض السلام والاستقرار في العراق.

ونؤكد من جديد دعمنا للعملية الديمقراطية في العراق ونشجع جميع الأحزاب السياسية على احترام نتائج الانتخابات. ونلاحظ الشواغل التي أثارتها بعض الأطراف بشأن العملية الانتخابية. وينبغي تناول أي شواغل تتعلق بالانتخابات أو نتائجها بالوسائل القانونية والسلمية ضمن الإطار الدستوري للعراق. ولا ينبغي أن يكون العنف أو الترهيب وسيلة لمعالجة تلك المظالم. ونحث جميع الأطراف على رفض العنف وحل الخلافات من خلال حوار سلمي وشامل للجميع.

ولا يزال خطر الإرهاب يشكّل تهديدا كبيرا لأمن العراق واستقراره وحكمه وتنميته الاجتماعية والاقتصادية. وندين بشدة جميع الهجمات الإرهابية التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد شعب العراق ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا. ونتمنى للمصابين شفاء عاجلا.

ومرة أخرى، يذكرنا الهجوم الأخير الذي وقع في محافظة ديالى، على سبيل المثال، بأنه على الرغم من النجاحات التي حققتها قوات الأمن العراقية في مكافحة هذه الجماعة، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية نشطا في البلد والمنطقة، حيث يعمل المنتسبون إليه بشكل مستقل في أماكن كثيرة من العالم. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي وشركاء العراق دعمهم وتدريبهم لقوات الأمن العراقية لتمكينها من مكافحة الإرهاب وبناء قدراتها على التصدي للتهديدات المستقبلية. وينبغي أن يحترم هذا الشكل من الدعم والمساعدة سيادة العراق وقوانينه، وأن يساعده في الوقت نفسه في الحفاظ على سلامته الإقليمية وكفالة هزيمة داعش هزيمة مبرمة.

وترحب الهند بنتائج مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة الذي عُقد في آب/أغسطس. وجاء المؤتمر تعبيرا عن رغبة العراق في إقامة علاقات ودية مع جيرانه وإعطاء الأولوية للغة الحوار وعدم التدخل في شؤون البلدان الأخرى. وأشيد أيضا بدور العراق الاستباقي في تعزيز تحقيق مزيد من الأمن والاستقرار الإقليميين وجهوده في تضييق هوة الخلافات بين بلدان المنطقة من خلال المساعي الدبلوماسية والحوار.

ونرحب باستمرار التعاون بين حكومتي العراق والكويت للتوصل إلى حل ودي للمسائل المعلقة. ونقدر أيضا الجهود التي يبذلها أعضاء الآلية الثلاثية واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ونأمل أن يواصل الطرفان تعزيز تعاونهما إلى حين حل المسألة بما يرضي العراق والكويت.

إن صداقة الهند مع العراق ضاربة بجذورها في التاريخ. والعلاقات بين الشعبين وعلاقاتنا الثنائية المتعددة الأوجه قوية جدا. وما فتئت الهند تستجيب لاحتياجات العراق العاجلة. وقد ازداد برنامجنا للتعاون التقني والاقتصادي قوة على قوة على مر السنين واستمر حتى أثناء جائحة مرض فيروس كورونا.

وستظل الهند، بوصفها داعما ثابتا لعراق ديمقراطي وتعددي واتحادي وموحد ومزدهر، شريكا صادقا للحكومة الجديدة في جهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والسلام والاستقرار والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمتي الإحاطتين في هذا الصباح، جينين هينيس – بلاسخارت وأمل كباشي، على تقييميهما الناقدين والصريحين جدا للانتخابات التشريعية

الأخيرة. ويسعدني كذلك أن أرى زميلنا السيد محمد بحر العلوم، الممثل الدائم للعراق، بين ظهرانينا في القاعة صباح اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة بصفة خاصة لأشيد بالسيدة هينيس-بلاسخارت وفريقها على الدور الحيوي الذي قاموا به في المساعدة في الانتخابات ورصدها. إننا ندرك تماما التحديات الكبيرة التي واجهوها على مر الزمن، ونؤكد لهم إشادتنا ودعمنا المستمرين.

وقد تركت ملاحظات السيدة كباشي صباح اليوم فيما يتعلق بما أسمته التحديات اليومية التي تواجه المرأة العراقية وما وصفته بالتمييز والاستبعاد أثرا كبيرا في أنفسنا. وما أثار انتباهي أيضا رسالتها الحازمة فيما يتعلق بتطلع المرأة العراقية إلى المساعدة في تشكيل الحكومة الجديدة والمشاركة فيها. وقد كانت رسائلها واضحة جدا، ونشكرها عليها.

وترحب أيرلندا بإجراء انتخابات تشريعية مبكرة في العراق في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وقد استنتجت الأمم المتحدة، من خلال دورها المعزز في رصد هذه الانتخابات، أن العملية الانتخابية كانت سلمية إلى حد كبير - كما سمعنا صباح اليوم - ومنظمة. ونشيد بجهود حكومة العراق واللجنة العليا المستقلة للانتخابات المكثفة في التحضير للانتخابات وإجرائها.

ولا يمكن التقليل من أهمية إسهامات جميع الذين قدموا دعما لتعزيز الديمقراطية في العراق، بمن فيهم المراقبون الإقليميون والدوليون. ونتطلع إلى أن تنشر بعثة مراقبي الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي تقريرها الشامل في أوائل العام المقبل.

والأهم من ذلك، نحيي الشجاعة والتصميم اللذين أظهرهما شعب العراق في ممارسة حقه الديمقراطي في بيئة صعبة جدا. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالنساء والأقليات والمشردين داخليا لمشاركتهم. إن العدد القياسي المتوقع للمقاعد البرلمانية التي فازت بها النساء، كما سمعنا، مشجع جدا. وتتطلع أيرلندا إلى التشكيل السلمي لحكومة شاملة للجميع تستجيب لاحتياجات وتطلعات جميع العراقيين.

وعلى خلفية هذه التطورات الإيجابية، تأسف أيرلندا أسفا شديدا لمحاولة الاغتيال المروعة التي تعرض لها رئيس الوزراء الكاظمي مؤخرا وتأمل أن يتعافى المصابون بسرعة. إننا ندين بشدة هذا الحادث وجميع الحوادث الأخرى أو التهديدات بالعنف، بما في ذلك تلك التي تستهدف أعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والهيئة المستقلة للانتخابات وأولئك الذين عملوا بلا كلل لضمان أن تكون العملية الانتخابية حرة ونزيهة.

إن استقرار العراق مهدد بالفعل بسبب ما وصفته السيدة هينيس-بلاسخارت هذا الصباح بأنه وضع محفوف بالمخاطر في أحسن الأحوال. ويظل يساورنا القلق إزاء الهجمات المستمرة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، التي أسفرت عن خسائر في الأرواح في الأشهر الأخيرة. ونرفض جميع المحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار العراق وكذلك، بطبيعة الحال، جميع أشكال الإرهاب.

لقد تجمع الشعب العراقي في حركة احتجاج شعبية قبل أكثر من عامين بقليل للدعوة إلى الإصلاح على نطاق المنظومة. ولئن كان تصميمهم قد آتى أكله في إجراء انتخابات مبكرة، فإن مئات العراقيين دفعوا أرواحهم بشكل مأساوي ثمنا لهذا التقدم. وللأسف، لا يزال العنف والتهديدات ضد الناشطين السياسيين والمدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان مستمرا، ولا سيما ضد المرشحات. ونعلم أن هذا حدث خلال فترة الحملة الانتخابية الأخيرة. ويمكننا، ويجب علينا، أن نفعل المزيد لكسر الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة في الحياة السياسية ولتعزيز حيز سياسي ومدني يرحب بجميع أفراد المجتمع العراقي ويحميهم. وندعو السلطات العراقية إلى تحقيق المساءلة والإنصاف على الجرائم المرتكبة عاجلا، وأن تنفذ إصلاحات تمس الحاجة إليها وعاجلة.

وبالانتقال بإيجاز إلى الحالة الإنسانية، تشعر أيرلندا بالأمل من الجولة الثانية من العودة الطوعية من مخيم الهول في سورية في أيلول/سبتمبر، إلى جانب أول عودة للعائلات من مخيم جدة ١ إلى مناطقها الأصلية. ونؤكد من جديد أن جميع عمليات العودة يجب أن تكون آمنة وطوعية وكريمة.

وأخيرا، أود أن أنوه بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في تحديد هوية الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وكذلك بشأن التعويضات. فهذه خطوات حيوية نحو مصالحة كاملة، ونشيد بروح التعاون التي تجلت بين البلدين. فبالفعل يمكن لالتزام العراق النموذجي بتعزيز مشاركته مع جيرانه، في رأينا، أن يحسن كثيرا من استقرار المنطقة. ونرحب في ذلك الصدد بالشراكة الثلاثية بين العراق والأردن ومصر، وبنجاح العراق في استضافة المؤتمر الإقليمي الذي عقد في بغداد في ٢٨ آب/أغسطس.

السيدة غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، نعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة للأمين العام جينين هينيس-بلاسخارت على ملاحظاتها الشاملة صباح اليوم، وكذلك على دعمها المستمر لشعب العراق، لا سيما خلال الفترة الانتخابية الأخيرة. وكذلك نرحب بالسيدة أمل كباشي، التي لا يجب الثناء على عملها الرامي إلى حماية حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين فحسب، بل يجب دعمه كذلك. وفي هذا السياق، نشكر المكسيك، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على التزامها بإدراج مقدمات إحاطات من المجتمع المدني في مناقشات المجلس، وتهيئة المجال لهذا التبادل الهام مع السيدة كباشي.

وعلى الرغم من التحديات المعقدة العديدة القائمة في العراق، من المشجع أن نشهد التزام الشعب العراقي بجدول أعمال السلام والأمن الوطني والإطار الديمقراطي والشامل الذي يمكن لهذا أن يتحقق فيه. إن الانتخابات البرلمانية التاريخية التي أجريت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، قبل الموعد النهائي وفق الدستور، تجسد التزام الحكومة واللجنة العليا المستقلة للانتخابات بالتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي في العراق. ونشيد في هذا الصدد بالدور الحاسم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق منذ ما قبل إجراء الانتخابات بكثير. فجهودها المتواصلة لبناء الثقة وتنوير الناخبين بالعملية الانتخابية، بما في ذلك من خلال حملات التوعية العامة، بالإضافة إلى تقديم البعثة مساعدة ومشورة تقنيتين في مجال الانتخابات وتوفير فريق للأمم المتحدة معزز وقوي وظاهر وفقا لولايتها، كلها جهود جديرة بالثناء حقا. وشعار «بلدك، مستقبلك، صوتك» شعار نؤيده تأييدا صادقا، لأنه يدعو إلى اتباع نهج يركز على الناس في عملية تشمل بطبيعتها جميع الأصوات، بما في ذلك- نعم - أصوات النساء والأقليات.

إن إجراء الانتخابات خطوة في الاتجاه الصحيح جديرة جدا بالثناء؛ بيد أنها كانت أيضا بداية طريق طويل نحو الانتعاش، الذي يجب أن يبدأ بالتشكيل السلمي لحكومة جديدة. ونأمل أن تعطي الحكومة التي شكلت حديثا والشاملة الأولوية لتهيئة مجال للحوار مع الشعب العراقي، حتى تتسنى تلبية احتياجاته وتطلعاته. وينبغي التركيز على أشد الفئات ضعفا وتهميشا، حتى تتسنى لهم المشاركة بصورة مجدية في المناقشات المتعلقة بمستقبلهم واتجاه بلدهم.

ويجب على أصحاب المصلحة والشركاء الإقليميين والدوليين في العراق أن يسهموا كذلك في تهيئة بيئة بناءة لمرحلة ما بعد الانتخابات. فالإرادة السياسية الصحيحة والزخم يمكن أن يفتحا الباب أمام حوكمة فعالة وإصلاحات تمس الحاجة إليها. ونشدد في هذا الصدد على ضرورة إسهام جميع الأطراف الفاعلة داخل العراق في تهيئة جو من السلام ييسر مستقبلا مستقرا وآمنا ومزدهرا. إننا ندين محاولة اغتيال رئيس الوزراء وكذلك التهديدات المستمرة ضد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وغيرها، الأمر الذي يهدد بتقويض التقدم السياسي الذي أحرز حتى الآن. كما نعرب عن قلقنا إزاء استمرار الهجمات التي يشنها تنظيم داعش والتي تقوض جميع الجهود الجارية نحو تحقيق السلام والأمن.

ونرحب بمواصلة الحكومة جهودها، في خضم الأعمال التحضيرية للانتخابات، لتحقيق أولويات وطنية مثل تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية وهو نهج لا غنى عنه للنجاح في التصدي للتحديات، بما فيها التحديات المشتركة التي تواجه المنطقة. وما زالت جائحة مرض فيروس كورونا مشكلة لها عواقب بعيدة المدى ونرحب بالجهود المشتركة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، بهدف دعم حكومة العراق في توزيعها اللقاحات. وفيما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، فإننا نحيط علما بأثر الجائحة على الجهود الرامية إلى المضي قدما في هذا المجال، ومع ذلك ما زال يحدونا الأمل إزاء

التزام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق علاوة على اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحكومة العراق بإحراز تقدم وحل هذه المسألة الهامة في نهاية المطاف.

وفي الختام، نعيد تأكيد دعمنا الثابت لعمل البعثة وجميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار في العراق، بما يتماشى مع سيادة البلد واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة هينيس بلاسخارت على إحاطتها وتفانيها. وأشكر أيضا السيدة أمل كباشي على إحاطتها الملموسة وحسنة التوقيت إلى مجلس الأمن. ونشكرها على عملها الهام وعلى التحدث باسم النساء والفتيات والمدافعين عن حقوق الإنسان. كما أنني أرحب بممثل العراق في هذه الجلسة.

وتثني النرويج على الحكومة العراقية على إجراء انتخابات ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. والانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي دعامة للحوكمة الديمقراطية، وهي في الواقع أمر حيوي من أجل الشفافية وتعزيز الثقة والحوار، فضلا عن كفالة مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وتستوعب الجميع.

ونشيد بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق على التحسينات التقنية والإجرائية الهامة التي أدخلتها على العملية الانتخابية. كما نشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لتقديم المشورة والدعم والمساعدة لحكومة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بما في ذلك الرصد في يوم الانتخابات. وفي حين أن النتائج النهائية للانتخابات لم يتم التصديق عليها بعد، فإننا نحث الذين لديهم شكاوى وشواغل على معالجتها من خلال القنوات القانونية القائمة.

في الأسبوع الماضي، اجتمع المجلس لإدانة محاولة اغتيال رئيس الوزراء الكاظمي (انظر SC/14692). ومن المؤسف أن المفسدين يسعون إلى زعزعة استقرار العراق في هذه المرحلة الحاسمة. ونتطلع الآن إلى تشكيل حكومة جديدة تلبي احتياجات وتطلعات الشعب العراقي، ولا سيما احتياجات وتطلعات النساء والشباب والمجتمعات المهمشة. وكما سمعنا هذا الصباح، هناك حاجة إلى حكومة شاملة للجميع، بمشاركة كاملة ومتساوية ومجدية من جانب المرأة، لمعالجة الأسباب الكامنة وراء نشوب النزاع وعدم الاستقرار، فضلا عن بدء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية تمس الحاجة إليها. ويسعدنا أن نلاحظ أن الانتخابات ربما أدت إلى زيادة مشاركة المرأة في البرلمان. ونأمل أن يعزز ذلك دورهن في صنع القرار السياسي والمشاركة في الدورة البرلمانية المقبلة.

ونرحب أيضا بجهود البعثة لتعزيز حقوق الإنسان وبناء القدرات بشأن مسائل المساءلة والعدالة وسيادة القانون. ويساورنا القلق إزاء ما ورد منتقارير تفيد عن بعدم إحراز تقدم بشأن المساءلة والتعويض عن الجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين، ولا سيما الاعتداءات على النشطاء السياسيين والمدنيين على أيدي عناصر مسلحة مجهولة الهوية، فضلا عن نمط مثير للقلق من التخويف ضد أولئك الذين يدعون علنا إلى المساءلة في هذه الحالات. ونشجع الحكومة على بذل قصارى جهدها في هذا الصدد.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في العراق. وينبغي الحفاظ على الزخم بشأن قانون الناجيات الإيزيديات، ونشجع على تحديث البيان المشترك الصادر عن جمهورية العراق والأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له.

وأخيرا، نشيد أيضا بمشاركة العراق خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وآثار تغير المناخ مسألة هامة في العراق والمنطقة، ونشجع الدبلوماسية المستدامة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، من أجل دفع الحوار والتعاون الإقليميين قدما، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الموارد المائية وتوزيعها.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة هينيس بلاسخارت على إحاطتها الشاملة. وأشكر أيضا السيدة كباشي على مشاركة وجهة نظرها، وأرحب بالممثل الدائم للعراق في جلسة اليوم.

أود أن أبدأ بتهنئة حكومة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على إجراء انتخابات جيدة الإدارة من الناحية التقنية وسلمية عموما في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. ونشعر بالتشجيع إزاء التحسينات الناجمة عن تطبيق التدابير التقنية والإجرائية. ونرحب بالتقييم الإيجابي لمراقبي الانتخابات الدوليين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في ذلك الصدد. والجهود التي بذلتها حكومة العراق والسلطات الوطنية ذات الصلة في التحضير للانتخابات ومنع العنف في يوم الانتخابات جديرة بالثناء.

ونقدر البعثة والجهات الفاعلة الدولية على مساعدتهم لحكومة العراق ونقدر جهود المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الفترة التي سبقت الانتخابات. وقد تم التنويه بشكل كبير بموضوعية البعثة في ذلك المسعى. ونؤكد مجددا دعمنا القوي لدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وموظفي الأمم المتحدة في مساعدة العراق على مواجهة التحديات المتعددة، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا والتهديدات العنيفة من مصادر مختلفة.

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في البلد. وبالإضافة إلى مئات الهجمات الإرهابية التي وقعت خلال الأشهر القليلة الماضية، شهدنا أيضا محاولة اغتيال فاشلة ضد رئيس الوزراء، أدانها مجلس الأمن في بيانه الصحفي الصادر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر (SC/14692). ولا يزال أولئك الذين يدعون علنا إلى المساءلة يواجهون الترهيب بل ومحاولات الاغتيال.

ونكرر تأكيد إدانتنا الشديدة لجميع أشكال الإرهاب واستخدام العنف أو التهديدات لأغراض سياسية. ونكرر دعوة الأمين العام جميع الأطراف والمرشحين وغيرهم من أصحاب المصلحة في العراق إلى التحلي بالصبر ومعالجة شواغلهم من خلال القنوات القانونية القائمة مع تهيئة بيئة تعزز الوحدة الوطنية من خلال الحوار السلمي والبناء. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة احترام العمليات القانونية القائمة وتيسير إجراء مراجعة قضائية سلمية ومستقلة للطعون الانتخابية.

ونحن سعداء بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها الحكومة العراقية لكسب الدعم الدولي للبلد والاضطلاع بدور أقوى في الشؤون الإقليمية. ومؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، الذي عقد في آب/أغسطس، مثال عظيم على تلك الجهود. ونرحب بتعزيز التعاون بين العراق وبلدان المنطقة في التصدي للتحديات المشتركة. وفي الوقت نفسه، يجب احترام استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية.

وعلى الصعيد الإنساني، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء مسألة المشردين داخليا. لقد مرت خمس سنوات تقريبا على هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لكن عودة المشردين داخليا لا تزال تتأخر. ولم يعد بعد ما يقرب من ١,٢ مليون مشرّد داخليا إلى ديارهم، بينما نزح آلاف آخرون مرة أخرى بعد محاولة العودة. وندعو السلطات العراقية ذات الصلة والشركاء الدوليين إلى مضاعفة جهودهم لضمان عودة النازحين داخليا أو توطنيهم بصورة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة، فضلا عن حصولهم على الخدمات الأساسية، ولا سيما الغذاء والماء.

ونشيد بتعزيز التعاون بين حكومتي العراق والكويت في البحث عن الكويتيين المفقودين ورعايا البلدان الثالثة وإعادة الممتلكات الكويتية. ونرحب بجهود السلطات المختصة في كل بلد لتسليط الضوء على هوية المفقودين. ومن المشجع أيضا أن نشهد التعاون بين أعضاء اللجنة الثلاثية، فضلا عن جهود اللجنة الفرعية التقنية. ومساعدة وقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق واللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) لا تقدر بثمن.

وجلسة اليوم هي آخر جلسة لفييت نام في مجلس الأمن بشأن الحالة في العراق. وبينما لا تزال هناك تحديات، شهدنا تقدما في الميدان وفي عمل البعثة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع الجميع على تكثيف جهودهم والإعراب عن الأمل في استمرار النجاح في المستقبل. وأتعهد بأن تدعم فييت نام بلا كلل وحدة العراق وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وكذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وحكومة العراق وشعبه.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الممثلة الخاصة السيدة هينيس بلاسخارت والسيدة أمل كباشي، منسقة

شبكة النساء العراقيات، على إحاطتيهما وترحب بممثل العراق في جلسة اليوم.

وتشيد الصين بنجاح إجراء الانتخابات البرلمانية في العراق الشهر الماضي. ونقدر الجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة وشعب العراق ونعترف تماما بالدعم الانتخابي الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وتدين الصين الهجوم الذي وقع في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر على مقر إقامة رئيس الوزراء العراقي الكاظمي، ونعرب عن قلقنا إزاء التهديدات الأخيرة بالعنف ضد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونأمل أن تظل جميع الأطراف في العراق تتحلى بالهدوء، وأن تمارس ضبط النفس، وأن تعبر عن مطالبها وتحل خلافاتها ونزاعاتها بالوسائل السلمية في إطار الدستور والقانون. وتشجع الصين جميع الفصائل في العراق على اغتنام فرصة الانتخابات لزيادة بناء توافق الآراء وتعزيز التضامن، وتشكيل حكومة جديدة بطريقة منظمة من أجل إرساء أساس سياسي متين لمزيد من التقدم في بناء الدولة وتحقيق التنمية والازدهار.

لا يزال الوضع الأمني في العراق قاتما، حيث تشن فلول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هجمات متكررة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه الثابت لجهود العراق في مكافحة الإرهاب. وينبغي للبلدان المعنية أن تتحمل مسؤولياتها بتيسير الكشف المبكر عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم في العراق وإعادتهم إلى أوطانهم.

وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، كتب الممثل الدائم للعراق إلى الرئاسة الدورية لمجلس الأمن، معددا انتهاكات تركيا للأراضي والأجواء العراقية في الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر. ويوثق تقرير الأمين العام (S/2021/946) أيضا الخسائر في صفوف المدنيين العراقيين الناجمة عن الغارات الجوية والقصف. وتأمل الصين أن تحترم جميع البلدان سيادة العراق وسلامته الإقليمية. ولن يكون السلام والاستقرار في العراق ممكنا على المدى الطويل بدون بيئة مؤاتية. وقد حقق مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، المعقود في آب/أغسطس، توافقا هاما في الآراء بشأن دعم التنمية السلمية للعراق والتصدي المشترك للتحديات الإقليمية، وأنشأ آلية لمتابعة التنفيذ، وهو ما ترحب به الصين. ونأمل أن يستفيد العراق والبلدان الإقليمية الرئيسية من تلك الآلية بالكامل، وأن يعززا الاتصال والثقة المتبادلة، وأن يعملا معا من أجل صون الاستقرار الإقليمي. ونحن نقدر ونؤيد التعاون المستمر بين العراق والكويت بشأن مسألة المفقودين والممتلكات.

وقد وقعت الأمم المتحدة والحكومة العراقية إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر. ونأمل أن تغتنم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هذه الفرصة للتركيز على أولويات الحكومة العراقية في مجال الحوكمة المتصلة بالتنمية، مع تكثيف تعبئة الموارد باتخاذ إجراءات ملموسة لمساعدة العراق على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أقرب وقت ممكن.

لطالما كانت الصين صديقا مخلصا للشعب العراقي. وفي الأسبوع الماضي، وصلت إلى بغداد الشحنة الرابعة من المساعدة المقدمة من الحكومة الصينية، والتي تحتوي على مليون جرعة من لقاحات مرض فيروس كورونا. والصين مستعدة لمواصلة العمل مع بقية المجتمع الدولي لدعم الحكومة العراقية في مكافحة هذا الوباء، وتعزيز الاقتصاد، وتحسين معيشة الناس.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا)(*تكلمت بالفرنسية*)**:** في البداية، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة جينين هينيس - بلاسخارت، على إحاطتها الإعلامية. وأود أن أكرر دعم فرنسا الكامل لعملها. كما أود أن أشكر السيدة أمل كباشي على شهادتها. وأرحب بحضور ممثل العراق بيننا اليوم.

أود أولا أن أشكر الأمم المتحدة على تعبئتها إلى جانب السلطات العراقية طوال العملية الانتخابية، بموجب الولاية التي عهد بها إليها مجلس الأمن. وقد عززت المساعدة الانتخابية التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى حد كبير قدرات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، التي تمكنت من تنظيم الانتخابات في ظروف مرضية على الرغم من التحديات العديدة التي يطرحها السياق السياسي والأمني الحالي.

وتشاطر فرنسا الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2021/946) بشأن انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، التي سارت بشكل جيد عموما، دون وقوع أي حوادث أمنية كبرى. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بجهود مختلف بعثات المراقبين الموجودة على أرض الواقع. وأود أن أنوه بصفة خاصة بالأمم المتحدة، بل وبالاتحاد الأوروبي والجامعة العربية أيضا.

وقد تابعت فرنسا بأقصى قدر من الاهتمام تطور الحالة الأمنية والسياسية في الأسابيع الأخيرة. وأدانت بأشد العبارات محاولة اغتيال رئيس لوزراء العراقي مصطفى الكاظمي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. هذا تطور مقلق للغاية، ونحن نرفض أي شكل من أشكال زعزعة استقرار العراق والعنف والتخويف. ويجب ألا يعود العراق إلى دائرة العنف التي شهدها للأسف في السنوات الأخيرة.

وقد أوضح مجلس الأمن أن أي طعن في نتائج الانتخابات يجب أن يتم على النحو الواجب من خلال القنوات القانونية. وقد تمكنت جميع الأحزاب السياسية التي كانت ترغب في الطعن في النتائج من القيام بذلك من خلال المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، التي أجرت عمليات إعادة فرز الأصوات حيثما رأت ذلك ضروريا. وتدعو فرنسا إلى الهدوء والحوار السياسي بين جميع قطاعات المجتمع العراقي.

وأعرب الرجال والنساء العراقيون الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع عن تطلعات مشروعة يجب الاستماع إليها وتنفيذها تلبية للرغبة في الإصلاح والديمقراطية التي عبر عنها السكان في عام ٢٠١٩. ويتطلب ذلك أولا تشكيل حكومة تمثيلية شاملة للجميع، وأن تشارك المرأة، التي انتخبت بأعداد كبيرة في البرلمان، مشاركة كاملة في الحكومة المقبلة.

وفيما يتعلق بالأمن، فإن التهديد الذي تشكله داعش لا يتناقص، ومن الضروري مواصلة مكافحة الإرهاب. وسيواصل التحالف الدولي، الحاضر بدعوة من السلطات العراقية، دعمه لها في الحرب ضد داعش. وفي هذا الصدد، نذكر بأهمية ضمان حماية المجمعات الدبلوماسية، فضلا عن القواعد التي تستوعب قوات التحالف. وقد رأينا أن العراق يمكن أن يقوم بدور إيجابي في المنطقة. ونرحب بالدبلوماسية المتوازنة التي روجت لها الحكومة العراقية، والتي أتاحت بدء حوار بين بلدان المنطقة. وكان مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، الذي شارك فيه رئيس الجمهورية، نجاحا دبلوماسيا كبيرا للعراق على الصعيد الإقليمي. ونشجع الحكومة العراقية وخليفتها على البناء على ذلك النجاح ومواصلة تعزيز الحوار بين جيرانها. وسيسهم ذلك في استقرار العراق والمنطقة ككل.

وأخيرا، أود أن أشيد بالتعاون المستمر بين العراق والكويت بشأن مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والتقدم المحرز مؤخرا بشأن إعادة الممتلكات الكويتية المفقودة. ونشجع كلا البلدين على مواصلة تعاونهما.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): يسرني دائما أن استمع إلى إحاطات السيدة هينيس - بلاسخارت بشأن الحالة في العراق. والصورة التي رسمتها لنا للتو قد استكملتها السيدة كباشي يشكل مفيد للغاية من خلال منظورها كممثلة للمجتمع المدني. وأرحب بمشاركة سفير العراق في جلسة اليوم.

وكما اتضح بجلاء في الإحاطات الإعلامية، يجب أن ينطوي السعي لتحقيق الاستقرار في العراق على مشاركة شاملة لجميع قطاعات المجتمع في إطار ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الأقليات. ومن خلال إعادة السلام والاستقرار، سيستعيد البلد مجده السابق ويتبوأ مكانه الصحيح مرة أخرى في منطقة الخليج الفارسي.

وفي هذا الصدد، ترحب النيجر بعقد مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، الذي نظمه العراق في ٢٨ آب/أغسطس، والذي سعى إلى تخفيف حدة التوترات بين بلدان الشرق الأوسط. فبعد أكثر من عقدين من الحرب وفترة من انعدام الأمن والمعاناة بجميع أنواعها في مصير العراقيين، فإنهم يستحقون اليوم أن يعيشوا في سلام وازدهار.

ويرحب وفدي بجهود الحكومة العراقية لمعالجة الأزمات العديدة التي لا يزال البلد يواجهها، ولا سيما التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، فضلا عن آثار تغير المناخ.

ويجدر بنا دائما أن نكرر أن العنف السياسي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مزيد من الانقسام وزيادة التوترات بين الطبقة السياسية، في وقت أجريت فيه الانتخابات توا. والنيجر تدين بشدة محاولة اغتيال رئيس الوزراء العراقي، السيد مصطفى الكاظمي، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، والتهديدات المستمرة بالعنف ضد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والمجموعات الدولية الأخرى الموجودة في العراق.

وفي هذا الصدد، يجب على الحكومة العراقية أن تضاعف جهودها لحماية وضمان الحقوق الأساسية لجميع المتظاهرين السلميين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتتعارض المحاولات المنهجية لتهديد الشعب ومنعه من ممارسة حقوقه الأساسية في التجمع السلمي وحرية التعبير مع القيم الديمقراطية التي يتطلع إليها الشعب العراقي.

وترحب النيجر بإجراء انتخابات تشريعية سلمية إلى حد كبير في العراق، مما مكن الشعب العراقي من إسماع صوته في الانتخابات، تأييدا للإصلاح. وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى احترام قواعد الديمقراطية واللجوء إلى الوسائل القانونية وحدها إذا كانت هناك أي شكاوى بشأن النتائج المعلنة. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لما قدمته من دعم قيم للغاية للحكومة ومؤسساتها طوال العملية الانتخابية.

وفيما يتعلق بالأشخاص المفقودين والممتلكات والمحفوظات المفقودة من الكويت ومن بلدان ثالثة، يهنئ وفد بلدي حكومتي العراق والكويت على التقدم الملحوظ المحرز في تلك العملية. ونحيط علما بالاتفاق الذي اقترحته دولة الكويت وجمهورية العراق لتبادل القدرات المختبرية التقنية بين البلدين. ويشجع وفد بلدي وزير الخارجية العراقي على مواصلة جهوده بغية تحديد مكان الممتلكات والمحفوظات الكويتية المتبقية التي لم تُسترد بعد.

في الختام، إن التقدم الذي تحقق حتى الآن يمكن تقويضه من دون الالتزام الصارم بمحاربة إرهابيي داعش الذين يهاجمون القوات العراقية. ويحتاج العراق، أكثر من أي وقت مضى، إلى تضامننا واتخاذنا لإجراءات حاسمة طوال فترة ما بعد الانتخابات لمساعدته على طي هذه الصفحة المضطربة من تاريخه الحديث.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة جينين هينيس-بلاسخارت على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات بشأن الحالة في العراق. واستمعنا أيضا باهتمام إلى ملاحظات السيدة كباشي.

نرحب بالانتخابات المبكرة لمجلس النواب العراقي التي جرت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. ونحن على ثقة بأن أعضاء البرلمان سيتمكنون قريبا من التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة جديدة ومقتدرة ستحظى بدعم جميع الأحزاب السياسية الرئيسية والطوائف العرقية والدينية في البلد. ونفهم أن الشعب العراقي يمر بفترة صعبة ونحث القوى السياسية الرئيسية على ممارسة ضبط النفس والبحث عن حلول مقبولة بصورة متبادلة للخلافات السياسية الداخلية التي تفاقمت منذ الانتخابات.

ومن الواضح أنه لا يمكن القضاء بين عشية وضحاها على الطائفة الواسعة من المشاكل التي تراكمت على مر السنين لأسباب موضوعية. ونقدر تماما مدى صعوبة أن تأخذ القيادة العراقية المقبلة في الاعتبار آراء جميع الأطياف السياسية والاجتماعية والعرقية والدينية في البلد من أجل تحسين الحالة في العراق، فضلا عن ضمان الأمن والقانون والنظام.

ويزداد الوضع تفاقما بسبب الحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة وانتشار مرض فيروس كورونا. وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة تقديم المساعدة الدولية لبغداد في إعادة بناء القطاعين الاقتصادي والإنساني في البلد الذي دمرته الحرب الطويلة الأمد مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعترف بأن الإرهابيين يواصلون القيام بأعمال تخريبية بصورة منتظمة في مختلف مناطق البلد.

وندين بشدة الهجوم على مقر إقامة رئيس وزراء جمهورية العراق، السيد مصطفى الكاظمي، باستخدام طائرات مسيّرة مزودة بمتفجرات، ونعتبره محاولة لتقويض أمن واستقرار البلد.

ونؤكد من جديد استعدادنا لتعزيز التفاعل العملي مع شركائنا العراقيين في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونلاحظ أهمية تكثيف الجهود الدولية الجماعية بهدف التصدي بلا هوادة لذلك التهديد العالمي. ونود أن نسلط الضوء على أن هذا التحدي لا يمكن التغلب عليه بفعالية إلا من خلال أوسع تنسيق ممكن لجهود مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، نشيد إشادة كبيرة بأنشطة مركز تبادل المعلومات الرباعي في بغداد بمشاركة جيوش روسيا والعراق وإيران وسورية. ونعتقد أن هذه الآلية تؤدي دورا هاما في تنسيق الجهود في مكافحة الإرهاب في العراق وسورية.

ونرحب بجهود سلطات العراق ومنطقة الحكم الذاتي في كردستان لتسوية خلافاتهما. ونحن مقتنعون بأن مواصلة تحسين العلاقات بين بغداد وأربيل ستسهم في تعزيز الأمن وحل القضايا المتراكمة لصالح كل من الأكراد والشعب العراقي بأسره.

إننا نعتبر أي وجود عسكري غير قانوني في العراق أمرا غير مقبول. ونرى أن وجود وحدات عسكرية أجنبية في البلد لا يجب السماح به إلا بموافقة السلطات المحلية أو بموجب قرار مناسب من مجلس الأمن. وندعو جميع الأطراف الخارجية المهتمة بتحقيق الاستقرار في العراق إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية مدمرة تؤثر سلبا على الحالة في البلد وخارج حدوده.

وفي هذا الصدد، نأمل أن تستفيد دول المنطقة من إمكاناتها الدبلوماسية للنهوض بشكل جماعي بالسلام والاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك في إطار مفهوم الأمن الجماعي المحدث الذي وضعته روسيا للخليج الفارسي.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة جينين هينيس-بلاسخارت على إحاطتها والسيدة كباشي على بيانها الثاقب.

عبرت الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر عن الالتزام الهام من جانب شعب العراق بالمبادئ الديمقراطية وكانت خطوة هامة على طريق استقرار العراق. ونشيد بالشعب العراقي على ذلك الالتزام، بغض النظر عن مختلف التحديات التي تواجه البلد. ونشيد أيضا بالحكومة العراقية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإجراء انتخابات جيدة الإدارة من الناحية التقنية وسلمية ومنظمة إلى حد كبير، ونرحب بدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في دعم السلطات العراقية طوال تلك العملية.

وترحب إستونيا بالتطور التاريخي المتمثل في انتخاب أعلى نسبة مئوية من النساء في البرلمان العراقي. وهذا إنجاز جدير بالثناء، خاصة في سياق حوادث العنف والخطب التشهيرية المتصلة بالانتخابات التي تعرضت لها المرشحات على وجه الخصوص.

ونكرر إدانتنا الشديدة لمحاولة اغتيال رئيس الوزراء الكاظمي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وندعو السلطات العراقية إلى تقديم منفذي ذلك الهجوم إلى العدالة.

ومن الضروري أن تقبل جميع الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الأخرى نتائج الانتخابات وأن تعالج أي ادعاءات محتملة بحدوث مخالفات من خلال الإجراءات القانونية ذات الصلة. ونتطلع إلى حوار سلمي وبناء وتشكيل حكومة شاملة للجميع في أوانه، مع تلبية احتياجات وتطلعات جميع العراقيين. ونأمل أن تستمر الحكومة القادمة السير على طريق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ومحاربة الفساد وضمان سيطرة الدولة على القوات المسلحة من أجل تلبية الطلبات المشروعة للشعب العراقي لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والحوكمة واستقرار البلد في المدى البعيد.

وفيما يتعلق بالتقارير التي تفيد باستمرار الهجمات على المتظاهرين والناشطين السياسيين والصحفيين، ندعو السلطات العراقية مرة أخرى إلى بذل مزيد من الجهود لضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والحفاظ على الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي.

وفيما يتصل بالعلاقات بين بغداد وأربيل، نشجع الحكومتين على التنفيذ الكامل لقانون الموازنة الاتحادية وتكثيف الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة الأخرى، لأن ذلك سيسهم في استقرار البلد بأسره.

أخيرا، أود أن أكرر تقديرنا للحكومة العراقية على تعاونها البناء في مسألة العبور غير القانوني لمهاجرين من بيلاروس إلى الاتحاد الأوروبي. وتدين إستونيا بشدة استغلال الهجرة واستخدام البشر الضعفاء لتحقيق أهداف سياسية.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة والسيدة كباشي على إحاطتيهما الممتازتين. وتقدم المملكة المتحدة الدعم الكامل للعمل المتواصل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ولعمل الممثلة الخاصة للأمين العام.

وأود أن أطرح سريعاً أربع نقاط تؤيد ما قاله الآخرون:

أولاً، أود أن أكرر إدانة المملكة المتحدة لمحاولة اغتيال رئيس الوزراء الكاظمي التي وقعت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وتأسف المملكة المتحدة لاستخدام العنف لتسوية المظالم المتصلة بالانتخابات. وأكرر ما قالته الممثلة الخاصة للأمين العام في هذا الشأن. كما ندين الجهود المتكررة والمنسقة لتشويه صورة كل من نتائج الانتخابات وجهود البعثة، فضلاً عن التهديدات بالعنف ضد البعثة والممثلة الخاصة للأمين العام. فهذه التهديدات غير مقبولة. ونحن نقف إلى جانب الحكومة العراقية وقوات الأمن والشعب العراقي في رفضهم للعنف السياسي ونؤيد بقوة دعوة رئيس الوزراء إلى الهدوء وضبط النفس.

ثانياً، ما زلنا ملتزمين التزاماً قوياً بالعملية الديمقراطية في العراق. وترحب المملكة المتحدة بالتقييم الإيجابي الذي قدّمه مراقبو الانتخابات الدوليون التابعون للبعثة، وتهنئ حكومة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على التحسينات الملحوظة في الشفافية والعملية الانتخابية والإجراءات. لقد كانت الانتخابات المبكرة والموثوقة مطلباً رئيسياً لحركة الاحتجاج في عام ٢٠١٩، ونرحب بتمكن حكومة العراق من إجراء انتخابات تدار بشكل جيد من الناحية التقنية. ونرحب أيضاً بتركيز الممثلة الخاصة للأمين العام والسيدة كباشي وشبكة النساء العراقيات على إحراز التقدم في مشاركة المرأة في العملية السياسية، ونؤيد ذلك بقوة.

ثالثاً، نرحب بالعمل المتواصل لكفالة الاستماع إلى الطعون الانتخابية بشكل عادل. ونحثّ على احترام الإجراءات المحددة قانوناً وسيادة القانون، بعد أن تصدق المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات. وسيواصل مجلس الأمن رصد أي محاولات لتقويض العملية الانتخابية، وندعو جميع الأحزاب السياسية والمرشحين وغيرهم إلى التحلي بالصبر والتفهّم في بيئة ما بعد الانتخابات.

وأخيراً، نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على آخر المستجدات التي أدلت بها بشأن المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة. ونرحّب بالتزام العراق والكويت بإحراز التقدم في هذا الملف الهام.

وتقف المملكة المتحدة إلى جانب شعب العراق وتتطلع إلى تشكيل حكومة سلمية تنفذ إصلاحات مجدية لتلبية احتياجات جميع العراقيين ومعالجة شواغلهم.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام جينين هينيس-بلاسخارت والسيدة أمل كباشي على إحاطتيهما.

ونحيط علماً بتقريري الأمين العام عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2021/946) وعن الانتخابات العراقية (S/2021/932).

كثيراً ما تؤدي عمليات الانتخابات الوطنية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الديمقراطيات الراسخة، إلى زيادة التوتر السياسي ومشاعر العداء وعدم اليقين، بل وتؤدي إلى مواجهات عنيفة. ويمكن أن تكون هذه التحديات أوضح في الديمقراطيات والبلدان الخارجة من النزاعات، مثل العراق. ولذلك تشيد كينيا بشعب وحكومة العراق لنجاحهما في إجراء الانتخابات البرلمانية، التي أكدت من جديد التزامهما القوي بالمبدأ الديمقراطي الأساسي الذي يقضي بأن الحكومة تستمدّ سلطتها من إرادة الشعب باعتبارها أفضل أمل للتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ونشيد بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على إجراء الانتخابات البرلمانية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ونشيد بالبعثة على مشورتها البناءة الحاسمة ومساعدتها التقنية. وننوّه كذلك بالدور الأساسي الذي

تؤديه الأجهزة الأمنية العراقية، مشيرين إلى أن الانتخابات جرت في بيئة أمنية صعبة.

وتشير كينيا بارتياح إلى الزيادة الكبيرة في مشاركة المرأة في العملية الانتخابية وتشجيعها، متجاوزة بذلك الحصة المستهدفة البالغة ٢٥ في المائة. وهذا دليل على تقدير الناخبين العراقيين للدور الأسمى الذي تؤديه المرأة في السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار السياسي ورفاه الجميع.

ونحثّ جميع الأحزاب السياسية والمرشحين وغيرهم من الجهات المعنية على إظهار النضج السياسي بتقديم أي شكاوى انتخابية، بما في ذلك الادعاءات بتزوير الانتخابات، ضمن الأطر القانونية المعمول بها وفقاً لمدونة قواعد السلوك الانتخابية، من أجل الانتصاف.

كما ندعو الأطراف إلى قبول نتائج الانتخابات بمجرد الانتهاء من الإجراءات القانونية وإلى الدخول في حوار بنّاء من أجل بناء نظام حكم شامل للجميع يلبي متطلبات جميع العراقيين بغض النظر عن خلفياتهم الدينية أو العرقية أو الثقافية أو الاجتماعية. وينبغي أن تظل الحكومة مدركة لضرورة إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال والشباب والفئات المهمشة، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية.

ونحثّ البرلمانيين المنتخبين حديثاً على أن يدركوا الأهمية الحاسمة لكفالة أن تكون القوانين التي سيقومون الآن بسنّها، والتي ستصوغ شكل الدولة، مستوعبة لجميع العراقيين بغض النظر عن عرقهم أو دينهم أو أصلهم. ومن الاختبارات الرئيسية لمعرفة ما إذا كانت الثقافة الديمقراطية التي يرعاها العراق ستؤدي إلى السلام أم تغذي العنف في المستقبل هو مدى استيعابها لجميع العراقيين.

ونعتقد أن معاملة الشعب الأيزيدي على وجه الخصوص سوف تُظهر للعالم قوة الديمقراطية في العراق ونوعيتها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تنشئ القوانين جهازاً إدارياً في العراق يشمل جميع الأقليات، بما في ذلك إصدار بطاقات الهوية الوطنية وغيرها من الآليات الإدارية للدولة، ولا سيما فيما يتعلق بالأقلية الأيزيدية وأفرادها من الإناث، بمن فيهم الناجيات من فظائع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تدين كينيا الهجمات المستمرة التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في عدة محافظات وضد قوات الأمن العراقية. ومما يثير بالغ القلق أن تلك الجماعة نفذت ١٥٧ هجوماً في الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر. وندعو إلى تنسيق الدعم الإقليمي والدولي بطريقة تعزز أمن واستقرار العراق من خلال النهج التعاونية الثنائية والمتعددة الأطراف.

وندين بأشد العبارات محاولة اغتيال رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، وكذلك استهداف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومسؤولي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وفيما يتعلق بالتطورات الإقليمية الإيجابية، تثني كينيا على العراق لنجاحه في عقد مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة للتصدي للتحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة. وتفيد خبرتنا بأن المشاركة الإيجابية النشطة من جانب بلدان الجوار والبلدان القريبة، ولا سيما العمل بطريقة منسقة، هي مفتاح حل الأزمات السياسية والأمنية الصعبة.

وتحيط كينيا علماً بالتقدم الجدير بالثناء المحرز في متابعة تحديد هوية الكويتيين واثنين من رعايا البلدان الثالثة من المملكة العربية السعودية، الذين يمكن لأسرهم الآن أن تطمئن للوصول إلى خاتمة الأمر. ونشجع هذا التعاون المتفاني والمستمر ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا الملف.

وهذا يقودني أخيراً إلى الحالة الإنسانية. فتيسير العودة إلى المناطق الأصلية يشكل تطوراً جديراً بالترحيب. وما زلنا نشجع على مواصلة إعادة اللاجئين من مخيم الهول إلى وطنهم لتمكينهم من العودة إلى الحياة الطبيعية.

ختاماً، تكرر كينيا دعوتها جميع الأطراف الفاعلة إلى التقيد بالاستقلال السياسي للعراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية، وإلى أن تكون جميع الأعمال مدفوعة بمصالح الشعب العراقي. كما نؤكد مجدداً دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مساعدتها لحكومة العراق وشعبه.

السيد الأدب (تونس)**:** أشكر السيدة جينين هينيس–بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على إحاطتها القيمة. كما أشكر السيدة أمل كباشي، منسقة شبكة النساء العراقيات على مداخلتها. وأرحّب بمشاركة سعادة سفير العراق في هذه الجلسة.

يجدد وفد بلدي تهنئة العراق، حكومة وشعباً، على إجراء الانتخابات التشريعية المبكرة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ويشيد بنجاحها بشهادة جميع المراقبين رغم الصعوبات. كما نشيد، في هذا الإطار، بالدور الهام للرئاسات العراقية الثلاث والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في إنجاح هذا الاستحقاق التاريخي وتنظيمه بشكل سلمي في كنف المصداقية والشفافية. كما نرحب في نفس السياق بتحسن مشاركة المرأة وبنسبة النساء الفائزات في الانتخابات التي فاقت حصة ٢٥ بالمائة التي كانت محددة في البداية.

لقد مكنت هذه الانتخابات الشعب العراقي من ممارسة حقه الدستوري والتعبير عن إرادته من خلال الاقتراع. وإن احترام هذه الإرادة من جميع الأطراف يمثل ركيزة أساسية للممارسة الديمقراطية ستساهم في ترسيخها والحفاظ عليها، بما يمكن العراق من مواصلة مسيرته نحو توطيد مقومات الاستقرار والأمن وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

وبقدر ما نرحب بتنظيم الانتخابات، فإننا نأمل أن تستكمل بقية مراحل العملية الانتخابية في إطار احترام القواعد القانونية والدستورية، والتزام جميع الأطراف بالحفاظ على الأمن والسلم الأهلي بعيدا عن التشنج والتصعيد، وأن يتم تشكيل حكومة جديدة تستجيب لاحتياجات وانتظارات الشعب العراقي وتطلعاته وتكرس سيادة القانون والمواطنة.

تشيد تونس بجهود الحكومة وقوات الأمن العراقية في مجابهة الإرهاب والتصدي للتنظيمات الإرهابية التي تسعى إلى تقويض الأمن والاستقرار وتعطيل مسار التنمية. وتؤكد إدانتها بشدة للهجمات الإرهابية بكل أشكالها. كما تجدد إدانتها للمحاولة الفاشلة التي استهدفت السيد مصطفى الكاظمي، رئيس الوزراء العراقي. وفي نفس السياق، نثمن دور العراق في الإسهام في استقرار المنطقة واعتماد منطق الحوار في حل الخلافات بالطرق السلمية بشأن القضايا الإقليمية الهامة. ونجدد التأكيد على ضرورة احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه، طبقا لميثاق الأمم المتحدة وكافة المواثيق الدولية حتى لا يكون ساحة للصراعات الإقليمية.

تعمل الحكومة العراقية على تنفيذ إصلاحات اقتصادية في جميع المجالات، ولا سيما منها القرارات الجريئة لمقاومة الفساد وسوء الإدارة في إطار رؤية مستقبلية متكاملة لبناء اقتصاد عراقي متطور ومزدهر. ونأمل أن تتواصل هذه الجهود في المستقبل.

وفي ما يتصل بعلاقة الحكومة الاتحادية بحكومة إقليم كردستان، يشيد وفد بلدي بما تم تحقيقه من مصالحة. كما يحث الطرفين على مواصلة الجهود واتخاذ الخطوات الإيجابية التي من شأنها حل المسائل العالقة تمهيدا لعلاقات هادئة ومتواصلة لما فيه خير العراق .

وبخصوص ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية، فإننا نشيد بتقدم هذا المسار وتحديد هويات ١٩ من المفقودين خلال الشهر الجاري، بالتعاون بين الحكومتين العراقية والكويتية وبمساعدة اللجنتين الفرعيتين الثلاثية والثنائية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعثة الأمم المتحدة .ونأمل أن يتواصل هذا التعاون بشكل بناء، بما يمكن من استكمال بقية المسائل، وصولا إلى إغلاق هذا الملف.

في الختام، تعرب تونس عن دعمها للعراق وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة مساندته من أجل تحقيق أهدافه في السلم والاستقرار وتعزيز الوحدة الوطنية .

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المكسيك.

على نحو ما فعل أعضاء المجلس الآخرون، أتوجه بالشكر للممثلة الخاصة والسيدة كباشي على المعلومات التي قدمتاها لنا وعلى تقييمهما للحالة في العراق. وأرحب أيضا بوجود الممثل الدائم للعراق بيننا.

أبدأ بياني بتأييد البيان الصحفي الأخير لمجلس الأمن (SC/14692) الذي أدان الهجوم على رئيس الوزراء الكاظمي إدانة

قاطعة. كما ندين التهديدات المستمرة التي يتعرض لها موظفو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

في الوقت نفسه، تهنئ المكسيك بحرارة حكومة العراق على تنظيم الانتخابات البرلمانية الأخيرة. وفي هذا الصدد، ننوه بجهود المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وقوات الأمن، فضلا عن المتابعة والمساعدة التقنية التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة، من بين جهات فاعلة أخرى، والتي كانت حاسمة في تنظيم الانتخابات وإجرائها. وأود أن أذكر بأن أحد أوائل أعمال التعاون الدولي التي قامت بها المكسيك في المسائل الانتخابية كان في الواقع في العراق، في عام ٢٠٠٥، وذلك بتدريب أوائل أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة في العراق.

وللأسف، وهذا أمر نأسف له بصدق، لاحظنا أن مشاركة الناخبين في يوم الانتخابات كانت محدودة. وبناء على ذلك، فإن أحد التحديات التي يجب على الحكومة الجديدة أن تتصدى لها هو استعادة الثقة في مؤسسات البلد والتي سيكون من الضروري، كما قلنا من قبل، إجراء سلسلة من الإصلاحات من أجلها.

ونود أن نسلط الضوء على مشاركة المرشحات والنساء اللاتي ذهبن إلى صناديق الاقتراع. ومن الضروري الآن أن تمنح القوى السياسية العراقية المرأة مكانتها التي تستحقها في تشكيل الحكومة المقبلة وعلى جميع مستويات صنع القرار. وبالمثل، يجب أن تضم هذه الحكومة الجديدة أفرادا من مختلف الأقليات التي يتكون منها العراق.

إن إجراء انتخابات حرة وشفافة هو بالتأكيد أحد عناصر بناء دولة ديمقراطية، ولكنه ليس العنصر الوحيد. وفي هذا الصدد، تلاحظ المكسيك بقلق التقدم الضئيل المحرز فيما يتعلق بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بقمع المتظاهرين وإساءة معاملة المحتجزين. وعلاوة على ذلك، نشجب الإعدامات السبعة التي جرت في آب/أغسطس، والتي رفعت العدد الإجمالي لعمليات الإعدام في العراق في عام ٢٠٢١ إلى ١٩ حالة.

وتكرر المكسيك رفضها القاطع لفرض عقوبة الإعدام تحت أي ظرف من الظروف. فعقوبة الإعدام معاملة وحشية ولا إنسانية ومهينة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن إصلاحها. ونحث الحكومة العراقية على إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام أو إعلان وقف اختياري لتطبيقها.

وعلاوة على ذلك، تكرر المكسيك مرة أخرى الإعراب عن قلقها العميق إزاء إساءة استخدام الاحتجاج بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة في سياق مكافحة الإرهاب. فهذه الممارسة تنطوي على خطر توسيع نطاق الاستثناءات من الحظر العام لاستخدام القوة، على النحو المكرس في الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق وفي الاجتهادات القضائية الراسخة لمحكمة العدل الدولية. وهذا انحراف لا يمكننا قبوله وهو يقوض سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

كما أود الإشادة بالتعاون الذي تم مؤخرا بين العراق والكويت في المضي قدما بتسليم رفات الكويتيين وغيرهم من المواطنين حتى يمكن إعادتهم إلى أوطانهم، فضلا عن الممتلكات الأخرى التي اختفت خلال النزاع، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، التي تكتسي أهمية لاستعادة الذاكرة للشعب الكويتي. ونحث كلا البلدين على مواصلة هذا التعاون.

وأخيرا، ترحب المكسيك بما أبداه العراق في الأسابيع الأخيرة من نشاط دبلوماسي كبير في المنطقة، ولاسيما ما أظهره من إرادة سياسية لإعادة بناء جسور التعاون مع البلدان المجاورة. ونأمل أن تكون الانتخابات البرلمانية الأخيرة نقطة تحول في بناء الديمقراطية في العراق وفي الشرق الأوسط بأسره.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لم أكن أنوي أن آخذ الكلمة مرة أخرى، لكن لا يسعني إلا أن أعرب عن دهشتي إزاء الاتساق المرضي الذي يبديه زملاؤنا الإستونيون في كل جلسة تقريبا لمجلس الأمن، مستغلين أي ذريعة لتقديم تفسير مضلل للتطورات على الحدود البيلاروسية البولندية والبيلاروسية الليتوانية. وفي هذا الشأن، نراهم يسعون جاهدين لتشويه أسباب أزمة الهجرة

التي تفاقمت مؤخرا على امتداد بعض أجزاء الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وإعفاء الدول الغربية من مسؤوليتها عن تفكيك كيان الدولة في بعض بلدان الشرق الأوسط.

واليوم نناقش المشاكل في العراق التي ظلت دون حل لسنوات، وهي مثال حي على ممارسة أقنعت مئات الآلاف من الناس بالبحث عن حياة أفضل في أوروبا. وبالمناسبة، يتحمل أصدقاؤنا الإستونيون، كجزء من التحالف الدولي في ذلك الوقت، المسؤولية المباشرة عن تلك الحالة.

وقد نسي زميلي الإستوني أن يذكر أن أي لاجئ يذهب إلى بيلاروس يمكنه مغادرة البلد بحرية في أي لحظة. وقد فعل ذلك مؤخرا أكثر من ٤٠٠ شخص، بعد أن عادوا إلى العراق بمساعدة السلطات البيلاروسية. ولذلك، إذا كان ينبغي إدانة أو رفض أي شيء اليوم، فهو سياسة الاتحاد الأوروبي المنافقة واللاإنسانية التي تحاول، خلافا لقيمها المعلنة، تجاهل المعاملة القاسية للمهاجرين من جانب ضباط الحدود البولنديين والليتوانيين الذين ينتهكون، عند قيامهم بذلك، كل اتفاقية دولية يمكن للمرء أن يفكر فيها، وبفعل ذلك هم ينتهكون أي قاعدة للسلوك المتحضر.

ونأمل أن يتمتع أصدقاؤنا الإستونيون، الذين يحاولون تقديم أنفسهم كمدافعين عن حقوق الإنسان، بالشجاعة الكافية لإدانة هذه الممارسة اللاإنسانية، التي تؤثر على النساء والأطفال، داخل الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): في البدء اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة لسعادة ممثل الولايات المتحدة المكسيكية على رئاستكم المجلس لهذا الشهر. وأتقدم بالشكر لسعادة السفير مارتن كيماني، المندوب الدائم لجمهورية كينيا، على جهوده المتميزة في رئاسة المجلس في الشهر الماضي.

كما أعرب عن امتناننا لسعادة السيدة جانين هينس بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على جهودها والإحاطة التي قدمتها. أود أن أنتهز هذه الفرصة هذا اليوم لأتقدم بالتحية للسيدة أمل كاباشي، وأشد على يدها في التعبير عن هموم المرأة العراقية التي قطعت أشواطا كبيرة في مسيرة الطريق الديمقراطي إلى المساواة مع الرجل في بناء المجتمع وتربية الأجيال القادمة. وأود أن أؤكد أننا نساندها ونساند كل النساء العراقيات، وسنعمل على أن يكون العراق بلدا تحظى فيه المرأة بما تنشده من تقدم وازدهار.

السيد الرئيس، استتباعا لقرار مجلس الأمن المرقم ٢٥٧٦ (٢٠٢١) في الجلسة (S/PV.8780) المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، أظهر شعب العراق من خلال إقباله على الإقتراع إصراره على ترسيخ أسس النظام الديمقراطي وتعزيز مرتكزات العملية الإصلاحية. وهو يتطلع الآن إلى تشكيل حكومة وطنية عراقية قادرة على إنجاز المهام الموكلة إليها وتوفير الخدمات الأساسية.

لقد شهدت هذه الانتخابات تقدما في التحضيرات الفنية والإجرائية والأمنية والتي انعكست في السلاسة التي جرت بها مقارنة بالانتخابات السابقة. لقد سخرت لهذه الانتخابات جميع الطاقات والقوى الأمنية، وتضافرت جهود القوى السياسة والاجتماعية والدينية من أجلها.

وأنتهز هذه الفرصة لأشيد بكل احترام ببيان المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف في هذا المضمار.

وإنني أغتنم الفرصة للتقدم بالشكر إلى جميع الدول الأعضاء في مجلسكم الموقر وإلى المجتمع الدولي لدعمهم طلب العراق في تحقيق مراقبة الأمم المتحدة للعملية الانتخابية. وأشكر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والاتحاد الأوروبي والدول الصديقة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات المحلية وغيرها والقوات الأمنية العراقية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

كما أرحب ببيان المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، والبيان الصحفي لمجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبيان أعضاء مجلس الأمن (SC/14701)، التي رحبت بتقرير الأمين العام عن المراقبة الأممية للانتخابات وأشادت بنجاحها (S/2021/932).

إن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق قد تولت على عاتقها مهام إجراء الانتخابات والتحقيق في الطعون المقدمة بشأن نتائجها. وأخذت بمطالب عدد من القوى السياسية بإعادة العد والفرز اليدوي للمحطات المطعون بها، تمهيدا لحسمها عن طريق الهيئات القضائية المختصة.

وتعمل على إعلان النتائج الأخيرة وإحالتها إلى المحكمة الاتحادية العليا لمصادقتها. وأشدد هنا بأن المفوضية العليا والمحكمة الاتحادية العليا هما صاحبتا القول الحسم في مسألة النتائج النهائية التي ننتظر الإعلان عنها في أقرب وقت. وإشارةً إلى الأحداث التي أعقبت الانتخابات التشريعية، وخصوصا محاولة الاغتيال الفاشلة للسيد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، فإنني اغتنم الفرصة هن لأتقدم بالشكر والامتنان لجميع الدول التي أعربت عن إدانتها لهذا الحادث الجبان. وأخص بالشكر، بيان الأمين العام للأمم المتحدة الصحفي بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر (SG/SM/21007) وبيان مجلسكم الموقر الصحفي بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر (SC/14692). والشكر موصول أيضا إلى جميع المنظمات الإقليمية والدولية التي أصدرت بيانات الإدانة والاستنكار.

واسمحوا لي الآن أنت أتقدم بملاحظاتي على عدد من المواضيع التي وردت في تقريري الأمين العام الموقر بشأن المراقبة الانتخابية وبشأن الحالة في العراق (S/2021/946)، وكالآتي، أولا، إن حكومة العراق إذ تقدم شكرها لمجلس الأمن لتضامنه ودعمه الكبيرين لها على صعيد الملف الأمني، تؤكد أن العراق ملتزم بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله وتجفيف منابعه في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠)، الذي أقرت الحكومة في سياقه تشريع قانون الناجيات الإيزيديات المرقم ٨ لسنة ٢٠٢١، بهدف معالجة الأضرار والآثار السلبية المترتبة على جرائم تنظيم داعش الإرهابي ضد الإيزيديات وباقي المكونات العراقية من المسيح والتركمان والشبك.

ثانيا، قام العراق في ٢٩ أيلول/سبتمبر من هذا العام بإعادة ٤٤١ فردا من العراقيين المحتجزين في مخيم الهول في سورية، ونقلهم إلى مخيم الجدعة ١ في محافظة نينوى. كما سيستلم العراق ٢٠٢ طفل من سورية في المستقبل القريب. وفي هذا الإطار، يدعو العراق المجتمع الدولي إلى حث الدول التي لديها مواطنين من عائلات الإرهابيين الأجانب في العراق وسورية لاستعادتهم وبأسرع وقت ممكن وحسب الأصول والقواعد الإجرائية.

ثالثا، يكرر العراق دعواته لعدم استخدام أراضيه ساحة لتصفية الحسابات أو لأغراض سياسية أو تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. ويؤكد على ضرورة احترام سيادة الدول الأخرى ومبادئ حسن الجوار. وهنا، نود أن ننوه إلى أن العراق قد قدم إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة رسالتين متطابقتين مؤرختين في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، الواردتين في الوثيقة S/2021/927 بشأن الخروقات والتجاوزات على الأراضي والأجواء العراقية، التي بلغت ١ ٩٥٠ خرقا خلال المدة من ١ حزيران/يونيه ولغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام.

رابعا، بشأن توفير الخدمات الرئيسية والأساسية، حقق العراق ما يأتي: إحالة ما يقارب ١ ٠٠٠ مدرسة نموذجية في عموم المحافظات لمرحلة التنفيذ؛ وإيجاد الحلول لمعالجة ملوحة نهر الفرات، ومعالجة انخفاض مناسيب المياه بسبب شح المياه؛ والمصادقة على اعتماد آليات إقراض المشاريع لما يقارب قيمة ١٤ مليون دولار؛ وزيادة رأس مال صندوق الإسكان العراقي ليبلغ ١,٤ مليار دولار تقريبا؛ واستمرار جهود تطوير المؤسسات الرسمية، وإنجاز مشروع التحول الرقمي، وتنظيم عمل التجارة الإلكترونية، وتأهيل قضاء متخصص ينظر في دعاويها، وتشريع قوانين تكافح الجرائم الإلكترونية، وزيادة فرص عمل النساء اللاتي لا يستطعن العمل خارج المنزل.

خامسا، بشأن تمكين المرأة، حققت حكومة العراق ما يأتي: افتتاح مركز الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يوفر خدمات صحية ونفسية وقانونية للمعنفات، وإقرار خطة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الثانية المتضمنة ركائز حماية المرأة ووقايتها أثناء النزاعات وفي مرحلة السلم؛ ووضع مسودة قواعد سلوك قوى الأمن الداخلي التي تتضمن إجراءات تحمي المرأة من تعرضها للإساءة

والعنف أثناء عمليات إنفاذ القانون؛ وتشكيل محكمة تحقيق ومحكمة جنح متخصصة بالنظر في قضايا العنف الأسري يكون مركزها في كل منطقة استئنافية؛ وتقديم مسودة لقانون تعديل قانون العقوبات العراقي لتثبيت التعديلات الضامنة لحقوق المرأة وحمايتها؛ وتبني قانون يسمح للمرأة بالعمل في الأجهزة الأمنية، وتشريع القانون رقم ٤٧ لدعم المرأة وتمكينها، والمصادقة على قانون مكافحة الاتجار بالبشر.

سادسا، بشأن المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، استأنف أعضاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان الحاليون أعمالهم منذ تاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، إلى حين تشكيل البرلمان العراقي الجديد، وتقديم مفوضية عليا جديدة لحقوق الإنسان.

سابعا، بشأن حقوق الإنسان في العراق وتطور حكم القانون، هناك عدد من الملاحظات بشأن ما تم طرحه في تقريري الأمين العام، أستعرضها أمام حضراتكم كالآتي.

أولا، اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لحماية المتظاهرين ومحاسبة المتجاوزين عليهم. وشكلت العديد من اللجان التحقيقية في الأعوام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ على التوالي، وصدرت عن هذه اللجان العديد من العقوبات بحق عدد من المنتسبين في القوات الأمنية، كانت تصرفاتهم فردية بحتة ولا تعكس إجراءات حكومية ممنهجة.

ثانيا، إشارة إلى التقرير المشترك الذي أصدرته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (يونامي) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بعنوان «حقوق الإنسان في تطبيق العدالة في العراق: الشروط القانونية والضمانات الإجرائية لمنع التعذيب والمعاملة السيئة»، نشير هنا إلى أن لجان التحقيق المختصة تقوم بمراجعة المواضيع. كما سبق لوزارة الخارجية العراقية أن أوضحت للجانب الأممي أن عددا من المعلومات الواردة في التقرير لم تكن دقيقة. وأرسلت مذكرة إلى مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في العراق بالعدد ١٠٨٩ بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عبرت فيها عن استغرابها لما ورد في التقرير من الإشارة إلى انتهاكات في ثلاث منشآت خاضعة لسلطة وزارة الدفاع من أصل ١٦ منشأة، في حين أن لوزارة الدفاع مركز توقيف واحد فقط. ولغاية تاريخ اليوم لم تستلم الوزارة أي جواب بهذا الخصوص.

وبشأن تنفيذ عقوبة الإعدام على سبعة سجناء، نؤكد هنا أن المحاكمات وإنزال العقوبات بحق المتهمين قد تمت وفقا للقواعد والأحكام والجزاءات الوطنية، وحسب القواعد الإجرائية الأصولية. وأشدد هنا على قرار الجمعية العامة ١٨٣/٧٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، المتضمن تأكيد المجتمع الدولي على الحق السيادي لجميع الدول في وضع نظمها القانونية الخاصة بها، بما في ذلك تحديد العقوبات القانونية المناسبة، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وبشأن إفادة بعض المنظمات غير الحكومية عن تدخلات في عملياتها الإنسانية. إننا نطلب تحديد تلك المنظمات ووضعها القانوني، ومدى انسجام ذلك الوضع مع طبيعة نشاطها في العراق.

ونطلب توضيح ما ذُكر عن قيام منظمة الهجرة الدولية بإصدار تسعة بيانات ولادة، مع العلم أن ذلك الإجراء من اختصاص وزارة الصحة العراقية حصرا.

وبشأن النازحين داخليا من الرجال والفتيان والمعتقلين السابقين الذين أتموا أحكامهم بالسجن، ويواجهون رفضا محتملا من مجتمعاتهم بسبب التناقض في تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب بين السلطات الاتحادية وإقليم كردستان العراق. نطلب توضيحاً من الجانب الأممي عن المقصود بالعلاقة بين التناقض في تنفيذ القوانين المشار إليها، والرفض المحتمل للنازحين في مجتمعاتهم. وأود أن أؤكد هنا أن موضوع إعادة النازحين وإعمار مدنهم المحررة هو غاية أولويات برامج الحكومة الوطنية.

ثامنا، فيما يخص مواجهة جائحة كوفيد-١٩، فإن اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية تواصل سلسلة الإجراءات العلاجية والوقائية المتبعة للحيلولة دون ارتفاع عدد الإصابات. كما تعمل على توسيع الفئات العمرية المشمولة باللقاحات من ١٢ عاما فما فوق.

تاسعا، بشأن الإشارة إلى العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، أشير هنا إلى أن العلاقة بين الطرفين

تشهد أفضل حالاتها، وأن التفاهمات واللقاءات منتظمة على أعلى المستويات، وأن الحوار مستمر لوضع اتفاق شامل، وبخاصة بشأن مواضيع النفط والموازنة وانتشار القوات الأمنية.

عاشرا، فيما يخص مكافحة التصحر والتغير المناخي، أود أن أشير إلى أن الحكومة العراقية قد وضعت خطة مستقبلية لتحول العراق إلى النظام الإروائي المغلق، وتمت الموافقة على وثيقة الإسهامات المحددة وطنيا لجمهورية العراق بشأن تغيُّر المناخ وذلك اتساقا مع تنفيذ وثيقة انضمام العراق إلى اتفاق باريس للمناخ، وتبنت الحكومة مشروعا يعتمد على برامج استراتيجية تشمل تحديث إدارة مياه نهري دجلة والفرات لتوليد الطاقة المتجددة.

بشأن الإشارة إلى العلاقة مع دولة الكويت الشقيقة، فإن استقرار وتأمين علاقات قوية وراسخة مع دولة الكويت يعد أولوية ثابتة للسياسة الخارجية العراقية، مع إيلاء أهمية خاصة لملفات المفقودين والتعويضات والحدود البحرية والممتلكات. وهنا اسمحوا لي أن أشير، أولا فيما يخص ملف المفقودين، إلى أن التعاون الثنائي وفق آلية اللجنة الثلاثية مستمر ومثمر، وأن عمليات البحث والتقصي لا تتوقف، وكان آخرها استلام دولة الكويت رفات ١٩ فردا وإتمام التعرف على هوياتهم عن طريق البصمة الوراثية، علاوة على إعلان السلطات السعودية مؤخرا استلام رفات أحد ضحايا المملكة. ونظرا لصعوبة أعمال البحث والتقصي والإثبات والوقت الذي تستغرقه، فقد وجهت وزارتا الدفاع والخارجية في العراق في آب/أغسطس الماضي، إضافة إلى بث إعلان أسبوعي عبر القنوات التليفزيونية في العراق، نداء إنسانيا لتقديم أي معلومات عن رفات كويتيين أو عراقيين أو أشخاص من رعايا الدول الأخرى فقدوا في الحرب، عسى أن يتم العثور على رفات المفقودين وتجديد الأمل لعائلاتهم. وبشأن ملف التعويضات، قام العراق بالوفاء بالتزاماته تجاه تسديد مبلغ التعويضات البالغ بمجمله ٥٢.٤ مليار دولار ما عدا مبلغ ما يقارب ٦٢٩ مليون دولار باق في ذمته، ويسعى لتسديده مطلع العام القادم ٢٠٢٢. وبشأن ملف الأرشيف والممتلكات العائدة لمؤسسات كويتية مختلفة، لقد استلمت دولة الكويت ٨ أطنان منها، كما يعمل العراق على تسليم أرشيف من الكتب وأشرطة فيديو تخص الكويت وفق السياقات المتعارف عليها.

ختاما، أتقدم بالشـــكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة على موقفه الثابت في دعم العراق من خلال التأكيد على احترام سيادته ووحدة أراضيه، كما أثمن استمرار المجتمع الدولي في دعمه لنا في مسيرتنا لتحقيق الرفاهية والاستقرار لشعب العراق. وأثمن هنا أيضا باسم حكومة جمهورية العراق جهود فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ورئيستها، ودعمهما المقدم إلى العراق في المجالات المختلفة، لا سيما على الصعيدين الإنساني والتنموي خلال المدة التي يغطيها تقرير الأمين العام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لا يوجد متكلمون آخرون على القائمة. أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.